وبقتل او قطع صل ان صبر فقتل اثم كما في المحصة وعلى الكفر بقتل او
قطع رضي لان نظرها امرية وقتله مطلقا بالايمان وبالصبر اجير وارضى
بغيرها او رضي له الاتلاف مال مسلم بها ورضي الكره لا قتل وبعاد الكره
فقط وصح نكاحه وطلاقه وعتقه ورجع بقيمة القن ورضي
السيد ان لم يطأ، ونذره وبيعه وظهاره ورجعته وايلاءه
وفيئه فيه واسلامه بله قتل لو رجع لا ابراءه مديونه او كفيله
او رضعة فله بين عرسه ان ادعت البينة وقال اظهرها وقبلي
مظهي قال باي صدق ولو بين بجد الآذ اكبره السلطان

كتاب الحجر

هو منع نفاذ تصرف قولي
وسببه الصغر والجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون
غلب وعتقهما واقرارهما وصح طلاق العبد واقراره بما في يده
لا في حق سيده فلو اقر بمال اخذ الى عتقه ويجزء وقوله على ان

وحر عند منهم وهو بعقله احاز فعلته او رد وان اتلف شيئا
ضمنه ولا يحجر حتى يكمل سبع سنين ودين وصح منه بعد حجر
ما صح قبله بل يحجر مفتي ماجن وهو طبيب جاهل ومكار مفلس فان
بلغ غير رشيد سلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة وصح تصرفه
فيه قبله وبعده بيع وكيل بلا رشد وحبس الحاكم الدين ليبيع ماله الدينه
وقضى دراهم دينه من دراهم وباع ضانه لدراهم دينه وبالعكس
اسخسا الا عرضه وعقار ومن افلس ووجد عرضه باعه سلعته
للغرماء

فصل

بلوغ الغلام بالاحتلام والاصال والانزال في الجارية بالاحتلام والحبض والحبل فان لم يوجد فحتى يتم له
ثماني عشرة سنة والجارية سبع عشرة وقال فيهما اتم خمس عشرة
وبه يفتى وادنى مدته اثنى عشرة سنة ولجارية تسع سنين فاذا وجدا
فعلا لغنا فحدث وهما كالبالغ طلاقا

كتاب العتق

الاذن بترك الحجر واسقاط الحق يثبت في العبد لنفسه فله رجوع

Copyright © King Saud University